

# خلافة مفاجئة

دراسة تأثير التغيير المفاجئ في الشرق الأوسط



إلينا ديلاجر

رئيسٌ انتقالي يتمسك بالشرعية في اليمن

تم اختيار عبد ربه منصور هادي كرئيسٍ مؤقتٍ في إطار إجماعٍ وطني وإقليمي في عام 2012، بعد أزمة "الربيع العربي" الطويلة الأمد في اليمن التي أدت إلى رحيل الرئيس السابق علي عبد الله صالح عن السلطة. وبقي هادي رئيساً بعد انتهاء ولايته التي لم تتجاوز العامين، فأشرف على حربٍ مع جماعة الحوثيين المتمردة لا سيما في شمال البلاد، وعلى نزاعٍ مع الانفصاليين في الجنوب. وتتناول هذه الدراسة ما يمكن أن يحصل حين يغادر المشهد السياسي.

بينما تقترب حرب اليمن من عامها الخامس، تحت الإشراف الحالي للرئيس عبد ربه منصور هادي، يبقى حلها سراياً. وتجري محادثات بين مختلف الأطراف بشكلٍ متقطع، ويظهر بعض التقدم في بعض الأحيان، ليعود ويتلاشى مجدداً، ومع مرور الوقت، ينتفتت النزاع إلى قطع وأجزاء أكثر فأكثر. وفي هذا الصدد، قال مبعوث "الأمم المتحدة" إلى اليمن مارتن غريفيث مراراً وتكراراً إن نهاية النزاع واضحة بالنسبة للأطراف الأساسية؛ ولم تبقى سوى مسألة الإرادة السياسية.<sup>1</sup> ولكن ما هو أقل وضوحاً هو كيف سيعيد اليمنيون بناء بلدهم. وسيتطلب هذا الجهد قيادةً سياسيةً قويةً ومسؤولةً ومترنّةً.

وبالنظر إلى الدور الذي لعبته الحكومة الحالية في الحرب، فمن المؤكد تقريباً أن التغيير في القمة سيكون ضرورياً إما في العملية الانتقالية أو من خلال إجراء انتخابات بعد المرحلة الانتقالية. ومن ناحيةٍ شرعيةٍ الرئيس الحالي فهي مستمدة من إطار عمل متفقٍ عليه بين "الأمم المتحدة" ودول «مجلس التعاون الخليجي»، وليس من ولاء المناصرين أو من سيطرة جيش موحد. بالإضافة إلى ذلك، فإن هادي في موقع متضارب إلى حد ما، إذ هو جنوبي يتزعم حكومة تواجه حركة انفصالية متجددة في صفوف الجنوبيين، مما يزيد من إرباك شرعيته في نظر الجمهور.

## أصول هادي وارتقاؤه

وُلد عبد ربه منصور هادي في محافظة أبين الجنوبية، وتخرّج من المدرسة العسكرية، ثم تلقى تدريبه في "أكاديمية ساندهيرست العسكرية الملكية" في بريطانيا في ستينيات القرن الماضي.<sup>2</sup> وفي عام 1986، أي قبل أربع سنوات من توحيد شمال اليمن وجنوبه، اندلعت حرب قصيرة بل دموية بين معسكين جنوبيين. وكان هادي يقود الوحدات العسكرية التابعة للجانب الذي خسر في النهاية، واضطر إلى الفرار إلى الشمال. وفي عام 1994، انضم في النهاية إلى صفوف علي عبد الله صالح - في الوقت الذي كان فيه الجنوبيون الآخرون يسعون إلى الانفصال عن الرئيس اليمني المستقبلي. وعيّن صالح هادي وزيراً للدفاع في الوقت الذي بدأت فيه تقريباً الحرب الأهلية بين شمال اليمن وجنوبه في عام 1994. وبعد وقتٍ قصيرٍ من انتصار القوات الشمالية، عيّن صالح

هادي نائباً للرئيس. وعلى الرغم من كونه شخصية مثيرة للجدل، إلا أن هادي بقي في الواقع نائب رئيس هادي في الغالب لمدة عقدين من الزمن تقريباً. وبحلول عام 2011، حين اندلعت انتفاضات "الربيع العربي" في أنحاء اليمن، بدأت الجهات المعارضة لصالح تنظر إلى هادي كمرشح محتمل لرئاسة انتقالية.



المصدر: "المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية"

<http://www.ecfr.eu/mena/yemen>

ومن المفارقات، أن الصفات ذاتها التي اعتقد البعض أنها ستجعل هادي مرشحاً ملائماً للرئاسة الانتقالية هي التي جعلته في النهاية غير مناسب كرئيس في زمن الحرب. ففي عام 2012، كان مسؤولاً هادئاً، متحفظاً، لا يشكل تهديداً، ولا يملك أي تبعية سياسية منفصلة يمكن تمييزها، وأمل بعضهم حتى بقدرته على ردم الهوة بين الشمال والجنوب. بالإضافة إلى ذلك، كان يبلغ من العمر ستة وستين عاماً ولم تكن صحته مستقرة، مما دفع الكثيرين إلى الافتراض أنه لن يتمسك بالسلطة. واعتُبر افتقاره إلى قاعدة قوية بمثابة صمام أمان لأنه، كرئيس، لم يستطيع تجنيد مثل هذه القوة لتشويه "عملية الحوار الوطني" في اليمن برعاية "الأمم المتحدة" مع «مجلس التعاون الخليجي». وأصبحت مثل هذه المزايا، التي يتم السعي إليها في وقت السلم، تشكل عبئاً في زمن الحرب. فبدلاً من ردم الهوة بين الشمال والجنوب، أصبح يمثلها بشكل من الأشكال<sup>3</sup> علاوة على ذلك، فإن الافتقار إلى التبعية - سواء بين السكان أو في الدوائر العسكرية والأمنية - أدى إلى اعتماده على القوى الخارجية وعزز الشعور بضعف شرعيته.

وتثير شرعية خليفة هادي تساؤلات مقلقة بالقدر نفسه. ففي حال التوصل إلى عملية سلام في اليمن خلال فترة ولاية هادي، فقد يجري اختيار الرئيس الانتقالي الجديد ضمن صيغة مماثلة تدعمها "الأمم المتحدة". لكن إذا لم يسُد السلام قبل أن يغادر هادي المشهد - حيث بلغ عمره الآن

أربعةً وسبعين عاماً ويعاني من مرض مزمن في القلب - فإن افتقار الرئيس القادم إلى الشرعية القانونية قد يحدث أزمةً دستورية. وسيكون نوع القيادة السياسية التصالحية التي يحتاجها اليمن لإرساء السلام الدائم بعيد المنال تحت أفضل الظروف، لكن من المرجح أن ينبثق القادة القابلون للاستمرار، في ظل الظروف الحالية، من خلال عملية سياسية واتفق بقيادة "الأمم المتحدة" بدلاً من الخلافة الدستورية.

## رئاسة قائمة على الإجماع الدولي

وصل هادي إلى السلطة في ظل ظروف غير عادية. فعندما اجتاحت "الربيع العربي" اليمن في عام 2011، أدت الاضطرابات المتصاعدة إلى تخلي الرئيس في ذلك الحين علي عبد الله صالح عن السلطة، تحت قيادة وتعليمات «مجلس التعاون الخليجي». وتستند الشرعية الرئاسية لخلفه هادي إلى هيكل قانوني كان وليد اللحظة الوجيزة للإجماع الوطني والدولي في عام 2012، في أعقاب أزمة "الربيع العربي" الطويلة الأمد. وعلى هذا النحو، بدأ هادي كرئيس مؤقت في زمن السلم يشرف على "مؤتمر الحوار الوطني"، وهي ممارسة غير مثالية بل ديمقراطية مثيرة للإعجاب تهدف إلى منح جميع الأطراف في اليمن مقعداً على الطاولة وصوتاً [في أي مفاوضات بين الأطراف].

وتدعم مبادرة «مجلس التعاون الخليجي» لعام 2011، وآلية تنفيذها، و"قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2216 (2015)"<sup>4</sup> شرعية هادي - المذكور بالإسم بشكل غير عادي. فوفقاً لمبادرة «مجلس التعاون الخليجي»، التي أعقبت استقالة صالح، التزمت الأطراف في اليمن بـ "عدم تسمية أو تأييد أي مرشح للانتخابات الرئاسية المبكرة باستثناء المرشح التوافقي نائب الرئيس عبد ربه منصور هادي"<sup>5</sup>. وكان من المفترض أن يكون هادي رئيساً انتقالياً يشرف على "عملية الحوار الوطني"، وكتابة دستور جديد، وإعادة هيكلة القوات العسكرية، ثم الإشراف على الانتخابات التي من شأنها أن تخلعه بشكلٍ شبه مؤكد عن منصبه.

ومع ذلك، توقفت هذه العملية في أيلول/سبتمبر 2014 من خلال زحف الحوثيين باتجاه صنعاء واستيلاء الجماعة المتمردة في نهاية الأمر على الدولة في أوائل عام 2015. وهكذا أصبح هادي يُعرف بالرئيس الذي يمارس حكمه في زمن الحرب ومنفي باختياره في الغالب، مستقراً بشكلٍ أساسي في المملكة العربية السعودية، ويشرف على حربٍ لا نهاية لها على ما يبدو وشاقة للغاية.

وبحلول آذار/مارس 2015، عندما بدأت الحرب الأهلية، كانت قد مضت ثلاثة أعوام على ولاية هادي، أي عاماً واحداً أطول من المتوقع في مبادرة «مجلس التعاون الخليجي». وأولئك الذين أيدوا تمديد فترة ولايته لأكثر من سنتين استندوا في نظرتهم على قراءة المبادرة التي ربطت الإطار الزمني بالمهام بدلاً من فترة محددة. فلم توضح المبادرة ما الذي سيحصل إذا دامت العملية

المؤدية إلى الانتخابات لأكثر من عامين، لذلك بقي هادي رئيساً على هذا الأساس عندما احتلّ الحوثيون صنعاء.

وكنتيجة لهذا الوضع غير العادي، يعترض بعض اليمنيين على الشرعية القانونية لهادي بالكامل. فيشيرون إلى أنه كان من المفترض أن يكون رئيساً لمدة عامين فقط - حتى شباط/فبراير 2014 - وأن تمديد ولايته كان بدون انتخابات أو تسوية جرى التفاوض بشأنها. وحتى أولئك الذين يقبلون التمديد لمدة عام واحد يشيرون إلى أن فترة ولايته كان يجب أن تنتهي في شباط/فبراير 2015، قبل شهرٍ من بدء الحرب الراهنة. ومما زاد الأمور تعقيداً هو أن هادي استقال في كانون الثاني/يناير 2015 أثناء احتجازه من قبل الحوثيين ورزوحه تحت الضغط، ليعود ويلغي استقالته في أعقاب هربه بعد فترة وجيزة إلى الحرية في عدن. وهكذا، بعد أربع سنوات من مبادرة «مجلس التعاون الخليجي»، في نيسان/أبريل 2015، أعاد "قرار مجلس الأمن رقم 2216" التأكيد على شرعية هادي، من دون ذكر خلفٍ محتمل أو عملية خلافة.

إن الأساس القانوني المبتدل لرئاسة هادي هو بالتالي حصيلة إجماع إقليمي ودولي، ولا يقابله بالضرورة إجماع محلي. فلا يملك هادي، كما أشير سابقاً، قاعدةً واسعةً من الموالين المحليين، والكثيرون من الذين يؤيدون "الشرعية"، كما تُسمّى غالباً حكومته، يقومون بذلك بدافع معارضة تطلعات الحوثيين الرامية إلى إزاحته عن طريق "انقلاب"، من دون أن يؤيدوا بالضرورة هادي نفسه. وبمعنى آخر، إنهم يدعمون الحكومة اليمنية كمؤسسة. بالإضافة إلى ذلك، لا يحظى هادي إلا بالقليل من الولاء بين قواته العسكرية الهزيلة، مما يضطره إلى الاعتماد على القوات العسكرية التابعة للشركاء الإقليميين الأساسيين - وخاصة السعودية، التي تدعمها الولايات المتحدة - وعلى خليطٍ من الجماعات المسلحة المحليّة للبقاء في السلطة.

## ما بعد هادي

إن هادي هو بالتالي رئيس يفتقر إلى قاعدة ناخبين وإلى دعائم الدولة، إلا أن تجسيده للشرعية أعطى السعودية تبريراً لشن الحرب. وأكدت السعودية باستمرار أن تدخلها جاء كلياً بناءً على طلب الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً. ومثل هذه الحجة تسمح للسعوديين بالاعتراض على أي فكرة تراود اليمنيين، الذين يعارضون بشدة أي تدخل، بأنهم قوة استعمارية.

علاوةً على ذلك، فإن تجسيد الشرعية في شخص هادي قد عقّد بشكلٍ ملحوظ مسائل الخلافة. والأسئلة التي تطرح نفسها هنا، ما هو الأساس القانوني الذي قد يحظى به القائد التالي؟ ومن أين تُستمد شرعيته؟ وكيف سيجري اختياره؟

وتتوافر عموماً طريقتان يمكن الانتقال من خلالهما إلى القائد التالي في اليمن: أولاً، من خلال عملية متفق عليها محلياً ودولياً، ربما كجزءٍ من اتفاق سلام لإنهاء الحرب، أو ثانياً، عن طريق

حدوث خلل غير طوعي ناجم عن الموت، أو المشاكل الصحية الخطيرة، أو الإطاحة القسرية - وجميعها أمورٌ قد تؤدي إلى حدوث أزمة دستورية.

## صيغة شرعية جديدة

بموجب السيناريو الأول، سيتترك هادي السلطة من خلال تسوية يجري التفاوض عليها وتُسلم السلطة إلى قائدٍ آخر أو مجلس حاكمٍ آخر لفترة محددة؛ وفي حال كان هادي نفسه القائد الانتقالي، سيتم نقل صلاحياته لاحقاً عبر عملية انتخابية.

في الماضي، رفض هادي قبول أي خطة لسلب ما اعتبره حقاً له في قيادة المرحلة الانتقالية للخروج من الحرب. فبسبب صفته باعتباره "الشرعية"، عمل شركاء التحالف و"الأمم المتحدة" بكد لإيجاد حل وسط. على سبيل المثال، لطالما سعى المفاوضون بقيادة "الأمم المتحدة" إلى إنشاء مجلس رئاسي انتقالي، وفي عام 2016، عندما كانت المحادثات بين الأطراف المتحاربة تبدو واعدة، كان الحوثيون يصرون على عدم تولي هادي قيادة المجلس. وسرت شائعات حول إمكانية اختيار خالد بحاح، الذي كان نائباً للرئيس في ذلك الوقت، كمرشحٍ توافقي، غير أن هادي طرد بحاح بشكلٍ غير رسمي قبل وقت قصير من محادثات الكويت عام 2016، لإحباط هذا السيناريو على ما يبدو. واستبدل هادي نائب الرئيس بحاح باللواء علي محسن الأحمر، وهو قائد عسكري يمقته الحوثيون لأنه قاد ست حروب ضدهم بين عامي 2004 و2010. وأعطت هذه المناورات الانطباع بأن هادي كان يعارض التنازل عن السلطة. ويُقال بصفاقة إنه من خلال مقايضة الشخص الثاني في السلطة الذي كان يتمتع بشعبية أكثر منه بشخصٍ أقل شعبية منه، ضَمَن هادي عدم استبداله كرئيس.

ويتطلب سيناريو العملية الانتقالية السلمية من هادي إلى خلفٍ آخر إما استعداد هادي للتخلي أو استعداد الحوثيين لقبول قيادته خلال فترة انتقالية. وإذا استؤنفت محادثات السلام الشاملة، فمن المرجح أن تُثار فكرة المجلس الرئاسي من جديد. حتى أنها قد تكون مدعومة بقوة من المجتمع الدولي، الذي يرى البعض منه أن هادي يشكل عقبة أمام أي تسوية، معتبراً إياه في أحسن الأحوال مؤيداً لفكرة "الدولة أنا، وأنا الدولة". وفي أسوأ الأحوال، يُعتبر هادي متشبثاً باستمرار الحرب بما أن المقرّبين منه، كما جاء في تقرير "فريق الخبراء" التابع للأمم المتحدة المعني باليمن في كانون الثاني/يناير 2019، ربما يكتسبون ثروتهم ويوسعون نفوذهم من خلالها.<sup>6</sup> والسؤال الرئيسي الذي يمكن طرحه: هل سيجاري هادي الأمور من دون معارضة أو سيطالب البقاء في الحكم؟ أما من جهة الحوثيين، فسبق أن قبلوا أخيراً في عام 2016 فكرة بقاء هادي كرئيس لمجلس رئاسي انتقالي، لكن لا ينبغي الافتراض بأنهم سيقبلون الأمر ذاته في المفاوضات المستقبلية.

وأياً كانت المرحلة الانتقالية - ومهما كان دور هادي فيها - تتفق الأطراف الرئيسية في النزاع نظرياً على استبدال الحكومة الانتقالية من خلال عملية انتخابية، على الأرجح بعد عامٍ أو

عامين من بدء اتفاقية السلام. ونظراً لعدم تحديد عملية انتقالية حتى الآن، [وعدم إمكانية] إجراء انتخابات قبل مرور عامين على الأقل، تبقى مسألة الشخص الذي سيفوز في الانتخابات مجرد لعبة تخمين داخلية.

كما هو الحال في أي حكومة انتقالية في مرحلة ما قبل المفاوضات، تتنافس بعض الجهات الفاعلة من أوساط هادي بنشاط على المنصب، لكنّ وقت السلم كفيلاً بتتحية أولئك المتورطين في الحرب. (وينصّ على ذلك "اتفاق الرياض" الموقع بين حكومة هادي و "المجلس الانتقالي الجنوبي" في تشرين الثاني/نوفمبر 2019). أما التكنوقراط اليمنيون الآخرون الذين يقفون حالياً بعيداً عن الحرب فقد يبدؤون بالمناورة من أجل الحصول على المناصب خلال الفترة الانتقالية، ومن بينهم المتعاطفون مع "حزب الإصلاح" (وهو تكتلٌ إسلامي)، و"حزب المؤتمر الشعبي العام" (المعقل السياسي للرئيس الراحل صالح) و"المجلس الانتقالي الجنوبي" (وهو كتلة انفصالية جنوبية) وغيرهم. ومع ذلك، تشمل العوامل الرئيسية التي تحدد الشخصية التي ستحتل المنصب الأعلى تركيبة أي نظام سياسي يجري التفاوض بشأنه، وأحداث المرحلة الانتقالية المترتبة، والسلطة الناتجة الخاصة بمختلف الكتل السياسية في وقت الانتخابات.

### العملية الانتقالية من خلال الدستور اليمني

إن أحد السيناريوهات البديلة هو وفاة هادي. فصحة هادي مثيرة للقلق منذ سنوات. وقد تسببت حالته القلبية في قيامه بزيارات متكررة إلى "كليفلاند كلينيك" لعقود من الزمن، ليبقى هناك من وقتٍ إلى آخر لمدة أسابيع أو أشهر. غير أنه تغلّب مراراً على الشائعات وبقي رئيساً معنياً، وإن كان رئيساً أجبرته التهديدات الأمنية على ممارسة حكمه إلى حدٍ كبير من السعودية بدلاً من بلده الذي مزّقته الحرب.

وعلى الرغم من أن مبادرة «مجلس التعاون الخليجي» تُفيد بأنها ستحل "محل أي ترتيبات دستورية أو قانونية حالية"، إلا أنها لا تشير إلى الخلافة، وبالتالي من المفترض أن يصبح الدستور اليمني لعام 2001 الوثيقة القانونية التي تحدد إطار الخلافة وسط عملية تمرير الرئاسة. ووفقاً لهذا الدستور، "إذا أصبح منصب الرئيس شاغراً ... يتولّى نائب الرئيس مهام الرئاسة مؤقتاً لفترة لا تتجاوز ستين يوماً، يتم خلالها إجراء انتخابات جديدة لرئيس الجمهورية"<sup>7</sup>.

وبالتالي، ما لم يتم تعيين نائب رئيس آخر، سيصبح اللواء علي محسن رئيساً بالنيابة لمدة ستين يوماً. وبالنظر إلى عدم قابلية إجراء انتخابات نزيهة وتمثيلية في اليمن في زمن الحرب، فقد تنتج أزمة دستورية بعد هذه الفترة التي أمدها ستين يوماً. ولا يبدو أنّ لدى "الأمم المتحدة" ودول «مجلس التعاون الخليجي» خطة تنفيذية واضحة لحل هذه الأزمة القانونية المحتملة، على الرغم من أن المنظمّتين أشرفتا على الاتفاقات التي نصّت على شرعية هادي.

علي محسن



كان علي محسن، الذي عُيّن نائباً للرئيس في نيسان/ أبريل 2016، القائد العسكري البارز خلال حكم الرئيس السابق علي عبد الله صالح الذي استمر ثلاثة عقود. وفي ذلك المنصب، دَعَم المجاهدين اليمنيين في أفغانستان في ثمانينات القرن الماضي، ثم جُنّد الكثير منهم في اليمن لخوض حرب أهلية ضد الجنوب في عام 1994. وخلال تلك العمليات، قام ببناء علاقات مع بعض من رجال الدين المتطرفين والمقاتلين الذين رُبطوا فيما بعد بأنشطة إرهابية داخل اليمن. كما قاد الحرب ضد الحوثيين في فترة 2004-2010.

ومن الناحية السياسية، فإن علي محسن هو حليف لحزب "الإصلاح"، الحركة التي ضمّت في فترات سابقة «الإخوان المسلمين» والسلفيين وبعض العائلات القبلية الشمالية. وجرى تعيينه نائباً للرئيس، لأسباب تعود جزئياً إلى المساعدة المتوقعة التي قد توفرها علاقاته القبلية وخبرته العسكرية في شمال البلاد في جهود التحالف في الحرب. وحالياً، يقضي وقته بين المملكة العربية السعودية، التي تربطه بها علاقة عمل جيدة، ومحافظة مأرب اليمنية، حيث يتمركز الآن الكثير من مقاتلي حزب "الإصلاح".

ونظراً لقربه من الإسلاميين ودوره القيادي في الحروب الماضية ضد الجنوب والحركة الحوثية، يلقي علي محسن استنساءً في أنحاء كثيرة من اليمن، ويواجه معارضة شديدة من قبل الولايات المتحدة والإمارات العربية المتحدة على حد سواء.

\*استخرج هذا المقتطف من مقالة الكاتبة التي تحمل عنوان "الشخص الثاني في السلطة في اليمن قد يتولى مجدداً قيادة البلاد"، المرصد السياسي 3040، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، 9 تشرين الثاني/ نوفمبر 2018،

<https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/yemens-second-in-command-may-have-a-second-coming>.



وقد تسمح الفقرة 114 من الدستور اليمني، التي تحوّل الرئيس الحالي مواصلة حكمه إذا لم تكن الانتخابات ممكنة، باستمرار علي محسن في ممارسة الحكم بعد ستين يوماً، لكن ذلك سيشكل تمديداً قانونياً آخر لأنه سيكون رئيساً بالنيابة وليس الرئيس الفعلي.

وبالفعل، الأمر الذي يزيد الأمور تعقيداً أن علي محسن هو خيارٌ لا يمكن أن يستمر على المدى الطويل بالنسبة إلى اليمنيين الجنوبيين والحوثيين والإمارات العربية المتحدة وربما الولايات المتحدة. وإذا انضم "المجلس الانتقالي الجنوبي" إلى حكومة هادي، كما هو متوقع بحلول كانون الأول/ ديسمبر 2019، فقد يكون الجنوبيون في وضع يرفضون فيه استمرار حكمه بعد ستين يوماً. وسيتعذر على "المجلس الانتقالي الجنوبي" والإمارات العربية المتحدة بشكل خاص قبوله كرئيس يمني "شرعي" نظراً إلى اعتباره تابعاً لـ "حزب الإصلاح"، الذي يشمل الفرع المحلي من «الإخوان المسلمين»، وقد ينشطان بدرجة كبيرة من وراء الكواليس لمنع الوصول إلى نتيجة مشابهة.<sup>8</sup> وعلى الرغم من استيائهم الشديد على الأرحح، لن يستطيع الحوثيون رفع شكواهم سوى إلى "الأمم المتحدة" لأنهم عاجزون عن إبداء رأيهم مباشرة في الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً. وفي ظل هذه الظروف، أي وصول نائب الرئيس إلى السلطة وتعذر إجراء الانتخابات، من المرجح أن يتدخل المجتمع الدولي لمنع حدوث أزمة سياسية أوسع نطاقاً، ربما من خلال إنشاء مجلس حكم بشكلٍ سريع.

ويتمثل سيناريو آخر في الاستقالة الطوعية لعلي محسن من منصب الرئاسة بالنيابة في غضون ستين يوماً. وبموجب الدستور، إذا شغل منصباً الرئاسة ونيابة الرئاسة في الوقت نفسه، يصبح رئيس البرلمان هو الرئيس الموقت. ويدعم التحالف بقيادة السعودية سلطان البركاني كرئيس لمجلس النواب. إلا أن هذا المجلس قد انتُخب منذ وقت طويل - في عام 2003 - بحيث أصبحت شرعيته محل تساؤل. بالإضافة إلى ذلك، عندما انعقد المجلس في نيسان/أبريل 2019 و"انتخب" البركاني رئيساً جديداً له، ربما لم يكتمل النصاب اللازم للقيام بذلك قانونياً. لذا قد تنشأ أزمة دستورية حتى في حالة تنحي علي محسن.

والاحتمال الأخير هو إمكانية إزاحة هادي عن طريق انقلاب أو أي قوة قاهرة أخرى، وهو أمرٌ يخشى الكثيرون من حدوثه حين اجتاحت "المجلس الانتقالي الجنوبي" عدن في آب/أغسطس 2019. وقد يتجاوز هذا السيناريو الأزمة الدستورية، ويورط المجتمع الدولي والتحالف بشكلٍ خاص.

## تأثير الخلافة على الحرب في اليمن

قد تؤدي أزمة دستورية أو وصول شخصية مثيرة للجدل مثل علي محسن إلى الرئاسة إلى إعادة خلط الأوراق في اليمن، مما يوفر فرصة لإيجاد حلولٍ بديلة للحرب أو الحث على ترسيخ الوضع أكثر فأكثر. وفي الحالة الأولى، فإن رئاسة علي محسن التي لا تحظى بشعبية قد تحفز خصومه

إلى التفكير بسببٍ مشتركٍ للتوجه نحو مجلس انتقالي ما بعد الحرب مع شخصية أكثر قبولاً لاستلام دفة الحكم. وفي الحالة الثانية، يمكن أن يمنح انهيار الحكومة اليمنية المعترف بها مكسباً فعلياً للحوثيين، مما يخلق فراغاً في القيادة في المناطق "المحررة" من قبل الحكومة ويزعزع استقرار التحالف الذي تقوده السعودية.

ويمكن أن تتوقع الولايات المتحدة والسعودية والإمارات و"الأمم المتحدة" هذه الاحتمالات وتستعدّ لها. وفي أفضل الحالات، ستحلّ هذه الأطراف المعضلات ذات الصلة قبل حدوثها، فتعالجها مباشرةً مع الرئيس هادي ونائب الرئيس علي محسن، وتُعيد إحياء الاقتراحات لتصوّر المجلس الرئاسي الذي سيقود اليمن خلال الفترة الانتقالية. وسيطلب هذا الجهد إجماعاً إقليمياً ودولياً ويمكن أن يحظى بإجماع محلي، إذا نُفذ بالشكل المناسب، نظراً إلى تفضيل اليمن لهذه المجالس عبر التاريخ.

ويشدّد اليمنيون بالدرجة الأولى على انتهاء الحرب سواء عبر إنشاء مجلسٍ من القادة أو عبر إجراء انتخابات لكي يتمتع القائد المستقبلي بالشرعية الشعبية، وبدعم سلطة القوات العسكرية، وبالسيطرة الكاملة على مؤسسات الدولة. وفي السيناريو المثالي، سيكون القائد اليمني التالي أو جهاز القيادة اليمنية التالي حساساً أيضاً تجاه مطالب الجنوب، ومظالم الشمال، ورغبات المحافظات في التمتع بالحكم الذاتي ومخاوفها من التهميش، وتجاه شعبٍ مرهق تماماً بالحرب. وسيكون إيجاد الصيغة الصحيحة لتعيين رئيسٍ جديدٍ أمراً صعباً بما فيه الكفاية؛ وقد يكون اختيار الشخص المناسب أو المجلس المناسب أكثر صعوبةً بعد.

<sup>1</sup> مارتن غريفيث (Martin Griffiths)، "سر حرب اليمن؟ يمكننا إنهاؤها" (The Secret of Yemen's War? We Can End It)، نيويورك تايمز، 16 أيلول/سبتمبر 2019، <https://www.nytimes.com/2019/09/16/opinion/yemen-war.html>

2 تتوافر سيرة الحياة باللغة العربية على هذا الرابط: <http://bit.ly/2OBKQR4>  
3 إلينا ديلاجر (Elana DeLozier)، "الشخص الثاني في السلطة في اليمن قد يتولى مجدداً قيادة البلاد" ("Yemen's Second-in-Command May Have a Second Coming")، المرصد السياسي 3040، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، <https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/yemens-second-in-command-may-have-a-second-coming>

4 بالنسبة إلى مبادرة «مجلس التعاون الخليجي» لعام 2011، الاطلاع على: [https://osesgy.unmissions.org/sites/default/files/gcc\\_initiative\\_yemen\\_english.pdf](https://osesgy.unmissions.org/sites/default/files/gcc_initiative_yemen_english.pdf)؛

أما بالنسبة إلى آلية تنفيذها، الاطلاع على: [https://osesgy.unmissions.org/sites/default/files/5-yemen\\_mechanism\\_english\\_official\\_v2\\_0.pdf](https://osesgy.unmissions.org/sites/default/files/5-yemen_mechanism_english_official_v2_0.pdf) وبالنسبة إلى قرار "الأمم المتحدة" المعتمد في 14 نيسان/أبريل 2015، الاطلاع على: [https://www.undocs.org/S/RES/2216%20\(2015\)](https://www.undocs.org/S/RES/2216%20(2015))

5 الاطلاع على آلية التنفيذ، [https://osesgy.unmissions.org/sites/default/files/5-yemen\\_mechanism\\_english\\_official\\_v2\\_0.pdf](https://osesgy.unmissions.org/sites/default/files/5-yemen_mechanism_english_official_v2_0.pdf)

6 إلينا ديلاجر (Elana DeLozier)، "في تقرير مدين، يقدم فريق خبراء الأمم المتحدة معلومات مفصلة عن اقتصاد الحرب في اليمن" (In Damning Report, UN Panel Details War Economy in Yemen)، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، المرصد السياسي 3069، 25 كانون الثاني/يناير 2019،

<https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/in-damning-report-un-panel-details-war-economy-in-yemen>;

بالنسبة إلى نص التقرير، الاطلاع على "مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة"، رسالة مؤرخة 25 كانون الثاني/يناير 2019 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني باليمن ("Letter Dated 25 January 2019 from the Panel of Experts on Yemen") (Addressed to the President of the Security Council) <https://undocs.org/ar/S/2019/83>

---

7 دستور جمهورية اليمن، متاح على الموقع الآتي:  
<https://www.refworld.org/pdfid/3fc4c1e94.pdf>

8 حول العلاقات بين الإمارات واليمن، الاطلاع على باربارا أ. ليف وإلينا ديلوجر ( Barbara A. Leaf and Elana DeLozier)، "الإمارات وحزب 'الإصلاح' اليمني: نشوء تحالف" ("The UAE and Yemen's Islah: A Coalition Coalesces")، المرصد السياسي 3046، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، 6 كانون الأول/ ديسمبر 2018،

<https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/the-uae-and-yemens-islah-a-coalition-coalesces>